

Saad.almotish@hotmail.com

سعد المعطش

رمح



المستشار الجيكر

الورقة الوحيدة التي تتدخل في جميع الورق وتجمع الأحمر بالأحمر والأسود بالأحمر وهو نفس دور الجوكر الذي يتدخل في كل قرارات الملك أو السلطان أو الوالي.

في وطننا العربي تغير شكل الجيكر ولم يعد يلبس طربوش الأراجوز الملون ولا الملابس الملونة ولا الحذاء المعكوف ولكنه أصبح يلبس كما يلبس الحاكم وقد يكون مرتباً أكثر من الحاكم نفسه ولكن الدور لم يختلف فهو من يضحك الملك بحركاته البهلوانية وتغير اسمه إلى وظيفة مستشار وبدرجة وزير.

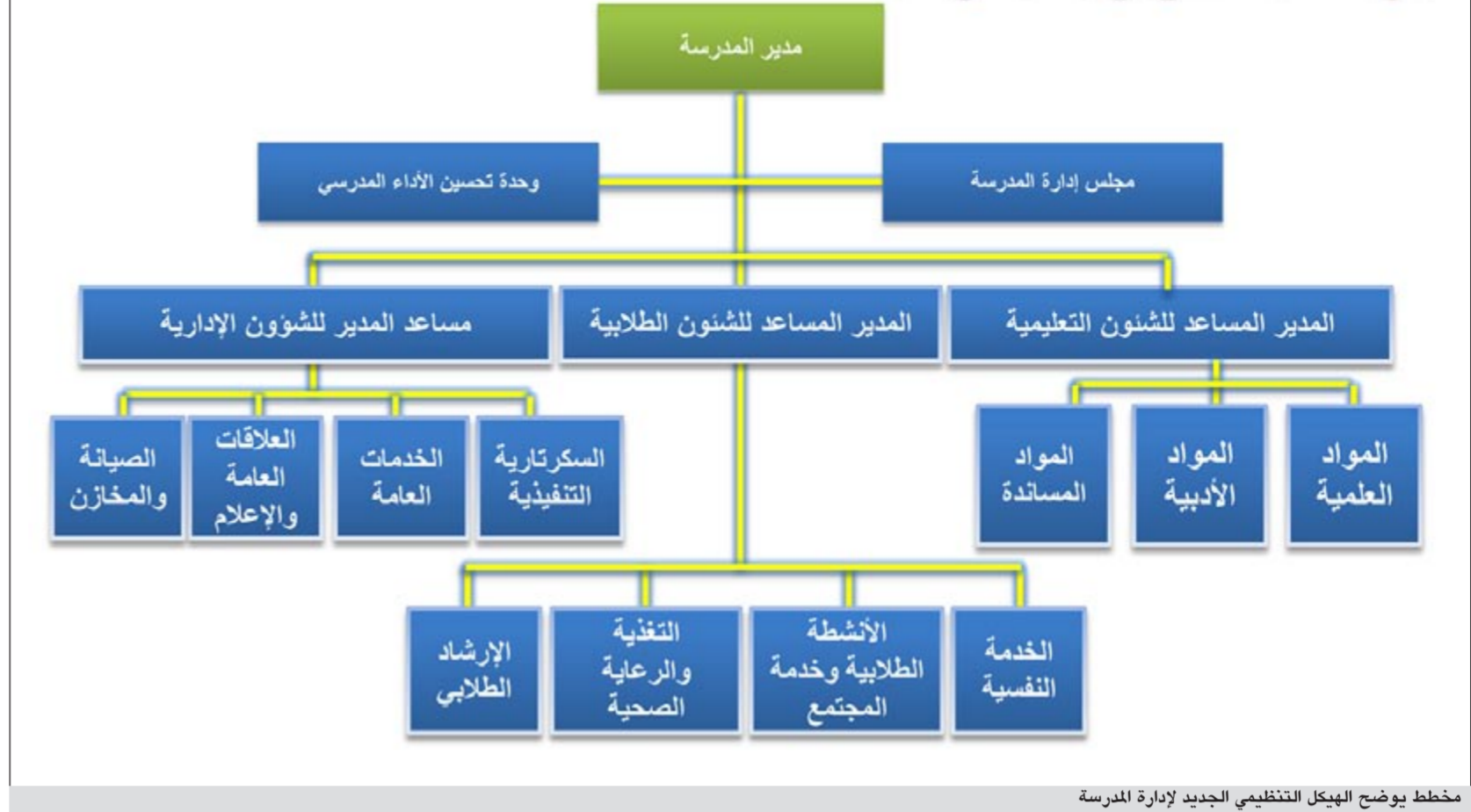
الجيكر أو المستشار حسب التسمية الجديدة له ينطبق عليه المثل القائل «مرتفع عن الولية وطامن عن المرحلة» فهو غير مساءل قانونياً ولكنه قد يتحكم بأي قانون بسبب قربه من الحاكم الذي يحميه دائماً. أدام الله جيكر الورق ولا أدام جيكر الحكام العرب الذين لا يقدمون النصيحة الصادقة.

في ورق اللعب «الجنجفة» هناك أربع وخمسون ورقة تقسم اثنتان وخمسون ورقة منها إلى أربع مجموعات تختلف تسمياتها العربية من بلد إلى آخر مثل الحاس والهافس والديمين والديناري والشريا والكلفس وغيرها من الأسماء ولكن الجميع يتفق على تسمية ورقتين هما الجيكر وبهما تكتمل حسبة الأربع والخمسين ورقة.

لقد احترت في ذلك الجيكر وشكله المميز عن باقي الأوراق التي تتشابه بالأشكال ولكن حين تشاهد أغلب الأرقام التي تصور المالك في العصور الوسطى تشاهد نفس شكل الجوكر يجلس دائماً قرب الملك وهو مبتسم. الجوكر الذي نشاهده قرب الملك هو مبتسم دائماً حتى لو كانت بلاده تعيش حالة من القلق أو الاضطرابات أو الكوارث ولكن ما سر تمسك الملوك والسلاطين بذلك الجوكر وما مهمته؟

في ورق اللعب من يحصل على الجيكر تكون فرحته واضحة على وجهه فهو

الوحدة التنظيمية للمدرسة



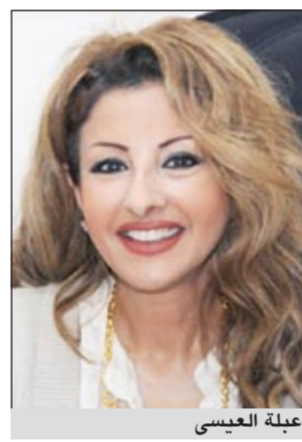
مخطط يوضح الهيكل التنظيمي الجديد لإدارة المدرسة

زيادة عدد المديرين المساعدين إلى 3 بدلاً من اثنين

الهيكل التنظيمي الجديد للمدارس في طريقه للتنفيذ

تخوفهم من عدم نجاح الهيكل التنظيمي الجديد، وذلك في حال لم تتطور اللوائح والنظم التي تمكن مديري المدارس من العمل والانجاز بالشكل المطلوب، وقال عدد من المديرين ان المدارس تشهد في كثير من الاحيان تدخلات كثيرة وضغوطا من بعض القياديين انفسهم، وأشاروا إلى أن الهيكل الجديد لن يحل أي مشكلة إذا لم يعط مديري المدارس الصلاحيات المطلوبة وإذا لم يتم منع التدخل في قرارات مجلس إدارة المدرسة، خاصة ما يتعلق بمجالس التأديب والتي تشكل أحد أكبر التحديات في المدارس، إذ تتكرر حوادث الاعتداء على المعلمين من قبل الطلبة وأولياء أمورهم، وعندما يتخذ قرار بفصل الطالب تبدأ الوساطات والضغط والتدخلات من قبل بعض المسؤولين في المنطقة التعليمية بشكل يخل بالعملية التربوية ويؤدي إلى إضعاف مكانة المعلم وضباع هيئته وبالتالي فشلت العملية بأكملها، وطالب مديرو المدارس أن يكون لهذه المسألة بالتحديد نصيب من اهتمام القيادات التربوية وبصورة جادة حتى تحقق العملية التعليمية أهدافها.

محمد هلال الخالدي



عبله العيسى



تماضر السيراوي



د.نايف الجرف

وسيندرج تحت مسؤولية المدير المساعد للشؤون الطلابية، والمدير المساعد للشؤون الإدارية، وسيندرج تحت مسؤولية المدير المساعد للشؤون التعليمية كل ما يتعلق بالمواد العلمية والأدبية والمواد المساندة، في حين يقع تحت مسؤولية المدير المساعد للشؤون الإدارية قسم السكرتارية، الخدمات العامة، العلاقات العامة والإعلام، الصيانة والمخازن، بينما يختص المدير المساعد للشؤون الطلابية بالخدمة النفسية، الأنشطة الطلابية وخدمة المجتمع، التغذية والرعاية الصحية، والإرشاد الطلابي، وكان الوزير الجرف قد أبدى

أبدى عدد من القياديين التربويين ارتياحهم للهيكل التنظيمي الجديد للمدارس والذي اقترحت إدارة التطوير والتنمية بوزارة التربية، حيث سيتم زيادة عدد المديرين المساعدين إلى ثلاثة بدلاً من اثنين إضافة إلى مدير المدرسة، وقالوا ان من شأن هذا التغيير ان يحرك عجلة الانتظار الطويلة في الوظائف الإشرافية ويقلص مدة الانتظار فيها، إضافة إلى تخفيف الأعباء الإدارية الكثيرة عن كاهل المديرين المساعدين ومدير المدرسة بما يساهم في تحسين العمل.

وفي اجتماع مجلس الوكلاء برئاسة وزير التربية ووزير التعليم العالي د.نايف الجرف قدمت مديرة إدارة التطوير والتنمية عبلة العيسى عرضاً للهيكل المقترح موضحة انه سيتكون من مدير المدرسة، يليه مجلس إدارة المدرسة ووحدة تحسين الأداء التدريسي، وهي وحدة جديدة من المتوقع ان يكون لها دور فاعل في تحسين العمل وتطوير الأداء، ثم يضم الهيكل ثلاثة مراكز للمديرين المساعدين وهم المدير المساعد للشؤون التعليمية، المدير المساعد للشؤون الطلابية، والمدير المساعد للشؤون الإدارية،

المناقصات المركزية مستاءة من «الصحّة» بسبب عدم الحرص على استكمال الأوراق والمستندات

طلبتها المناقصات المركزية دون استيفاء، وارجع البعض التراخي في استكمال ما هو مطلوب من قبل الوزارة للمناقصات المركزية إلى الصراعات الداخلية خاصة داخل المستودعات الطبية والتي ظهرت جليلة بعد القرارات الأخيرة التي أصدرها وزير الصحة والتي تستهدف اصلاح الامور بقطاع المستودعات الذي يشهد حرباً خفية باستمرار.

حنان عبدالعجود

علمت «الانباء» ان المناقصات المركزية مستاءة من وزارة الصحة بسبب عدم حرص الوزارة على استكمال الأوراق والمستندات قبل ارسالها إلى المناقصات المركزية.

وأوضحت مصادر مطلعة ان اللجنة لاحظت خلو الملفات الواردة من الصحة من الإجابة على تساؤلات المناقصات المركزية في عدد من المواضيع المختلفة، او ارسال المستندات التي

الشومر: تحديث إستراتيجية التصدي لـ «الإيدز» لتتوافق مع إستراتيجية «الصحة العالمية»

موضوع الإيدز والتي ناقش أعضاء اللجنة توصياتها في اجتماعهم الأول.

وأوضحت ان رئيس اللجنة الوزير حرس على ان تضم اللجنة الوطنية بتشكيلها الجديد ممثلي المنظمات الدولية المتخصصة مثل اليونيسكو وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وذلك باعتبار التصدي للإيدز مسؤولية مشتركة ويحتاج إلى إمكانيات وجهود جميع الوزارات والجهات والمنظمات الدولية المتخصصة التي تحرص الكويت على التواصل المستمر معها.

واختتمت الشومر ذاكراً ان الكويت تساهم سنوياً في دعم الصندوق العالمي للأيدز المتحددة لمكافحة مرض الإيدز والملاريا والدرن.

حنان عبدالعجود

كشفت مقرر اللجنة الوطنية الدائمة لمكافحة الإيدز د.هند الشومر عن عقد الاجتماع الأول للجنة بعد إعادة تشكيلها بناء على القرار الذي أصدره وزير الصحة د.علي العبيدي مؤخراً، مبيّنة انه قد خصص لدراسة الانجازات التي تم تحقيقها للتصدي للإيدز بالكويت.

وقالت الشومر في تصريح لها: تعد أبرز الانجازات في هذا الصدد المرسوم بالقانون رقم 62 لسنة 1992 بشأن الوقاية من الإيدز، وقانون رقم 31 لسنة 2008 بشأن الفحص الطبي قبل الزواج والاجراءات التي تقوم بها الوزارة لفحص العمالة الوافدة والمواطنين والاجراءات الارشادية والاحترافية والعلاجية التي تم تطبيقها من خلال البرنامج الوطني للتصدي للإيدز، وكذلك فإن الكويت حريصة على تحقيق الاهداف الإنمائية للتصدي للإيدز، والتي أكدت الالتزام بها وذلك بتقديم التقريرين الوطنيين الأول والثاني للتصدي للإيدز إلى برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بالإيدز في موعدهما المحدد من قبل الأمم المتحدة في العامين 2010 و2012 التي جانب الدراسات المشتركة التي يتم انجازها بالتعاون مع المنظمات الدولية مثل الدراسة المشتركة بين وزارة الصحة ومنظمة اليونيسكو عن تفاعلات قطاع التعليم مع



د.هند الشومر

التعليم المسائي بحاجة إلى ثورة لتعديل مساره

بالنسبة لكثير من الطلبة.. ولا عزاء للمتجهدين! والصورة وإن كانت بالغة السوء والقائمة، إلا أن هناك بعض الجهود المخلصة التي تستحق الشكر والثناء، حيث يبادر بعض مديري المناطق التعليمية ومنهم مدير منطقة الجهراء التعليمية عبدالله الحربي بشن حملة كبرى لمحاربة الغش في التعليم المسائي بشكل خاص، فأسفرت تلك الحملة عن تحول كبير في أداء العاملين في تلك المدارس، حتى وصل الحال بكثير من الطلبة أن يشتكوا من التشتت والالتزام بالقانون ومنع الغش، بل وصل الأمر لدى بعض الطلبة إلى أن طالبوا بتغيير بعض رؤساء اللجان لأنهم لم يسمحوا بالغش السذي تعودوا عليه كل عام. إلا أن هذه الجهود وإن كانت جهوداً طيبة إلا أنها غير كافية وتحتاج إلى دعم ومساندة من



عبدالله الحربي



محمد الكري

مدارس المسائي، فالغش ليس فقط مسموحاً أثناء الاختبارات، وإنما يسجد الطالب أن المعلمين ومديري المدارس أنفسهم أول من يساعدونهم على الغش واستخدام الكتب المدرسية والهواتف النقالة أثناء الاختبار، الأمر الذي جعل التعليم المسائي «ميرة» مطلوبة

برغم الجهود الكبيرة التي تبذل هنا وهناك من أجل النهوض بالعملية التعليمية، ويرغم الميزانية الضخمة المخصصة لوزارة التربية، إلا أن مخرجات التعليم لا تزال دون المستوى المقبول، في حين لا تزال قطاعاتها بأكملها تعاني من خلل دائم وكانها خارج نطاق التنظيم، كما هو الحال مع التعليم المسائي الذي يحتاج إلى ثورة كبرى لتعديل مساره ووقف الفوضى فيه، ولعل التسرب الكبير الذي يشهده التعليم الصباحي نتيجة انتقال أعداد مهولة من الطلبة إلى التعليم المسائي خير مؤشر على هذا الخطر الذي يهدد التعليم في الكويت، إذ أن أكثر من 95٪ من الطلبة الذين يطلبون النقل من التعليم الصباحي إلى التعليم المسائي ليس لديهم سبب مقبول سوى الفوضى والتسيب التي تميز

محامون وأكاديميون وخبراء دستوريون يناقشون تداعيات الحكم

الكرويين: ندوة «حكم المحكمة الدستورية وآثاره» غداً بمقر «المحامين»



ناصر الكرويين

لذا تنادت جمعية المحامين الكويتية وأخذت على عاتقها ان تقود المسيرة وسط هذه الأمواج المتلاطمة من الآراء السياسية والآراء القانونية المتضادة لتساهم في فهم المواطن هذا الحكم واثاره الدستورية.

لذلك فان جمعية المحامين الكويتية ستعقد الندوة الخاصة بـ «حكم المحكمة الدستورية وآثاره» غداً الاثنين الموافق 2012/6/25 بمقر جمعية المحامين الكويتية في تمام الساعة 7 مساءً وسيكون هناك محامون وأكاديميون وخبراء دستوريين للمناقشة ما ورد بهذا الحكم ودور المحكمة الدستورية والتعليق القانوني عليه.

في وجهات النظر القانونية، الأمر الذي يلقي بظلال من الشك والريبة وعدم الاستقرار القانوني الذي يحس به المواطن الكويتي والذي شارك في انتخابات 2009 وانتخابات 2012 وآله ان جهوده في اختيار ممثليه قد ذهبت ادراج الرياح بسبب اخطاء إجرائية لا يفترض حدوثها مع وجود هذه المؤسسات القانونية في الدولة، مما يجعل المواطن العادي في حاجة إلى من يأخذ بيده وينير له الطريق وسط هذه الظلمات المتركة، وأن يوضح له أبعاد هذا الحكم وتأثيره على مستقبل العملية السياسية ومستقبل المشاركة الديموقراطية في الكويت.

على الحكم بين المختصين وبما ان جمعية المحامين الكويتية هي إحدى مؤسسات المجتمع المدني ومن الأغراض التي تأسست من أجلها نشر الثقافة القانونية بين المواطنين والذي تسعى من أجله هو إزالة الغموض الذي يكتنف عند البعض من المجتمع الكويتي لذلك تتفاعل جمعية المحامين الكويتية مع نبض وهواجس المجتمع المدني باعتبارها إحدى أهم مؤسساته، مستندة إلى الأغراض التي تأسست الجمعية من أجلها وأهمها نشر الثقافة القانونية بين المواطنين. حيث لا يخفى على أحد ما اثاره هذا الحكم من غموض وتجاذب بين أطراف العملية السياسية وما اثاره من اختلاف

تزامنا مع الاحداث القانونية والسياسية التي تعيشها البلاد هذه الايام مع صدور حكم المحكمة الدستورية والذي أتى منطوقه بإبطال عملية الانتخابات التي جرت في الثاني من فبراير الماضي في الدوائر الخمس، وبعدم صحة عضوية من أعلن فوزه لبطان حل المجلس ويطالان دعوة الناخبين للانتخابات مع ما يترتب على ذلك من آثار أهمها استعادة المجلس المنحل في الطعنين اللذين تقدما بهما المرشحان روضان الروضان وصفاء الهاشم 2012، صرح المحامي ناصر الكرويين امين سر جمعية المحامين الكويتية وذلك بشأن الوضع السياسي في البلد والاختلاف في التعليق القانوني